العرب
الثلاثاء 2020/06/02
السنة 43 العدد 11719

حملة سورية يائسة لملاحقة المضاربين بتحويلات المغتربين

دمشق تقاوم فسادا متجذرا لحماية اقتصادها المنهار

اتساع قائمة المتلاعبين بالليرة

كشفت السلطات السورية عن محاولات مستميتة اعتبرها خبراء لا جدوى منها لوقف السقوط الحرّ لقيمة الليرة من خلال شن حملة على من تعتبرهم السلطات متلاعبين بالعملة في السوق المحلية خاصة بعد أن ازدهرت عمليات المضاربة في تحويلات المغتربين.

دمشق - عكس تشديد السلطات النقدية السورية العقوبات بحق المضاربين بالعملة المحلية في السوق المحلية حجم الدمار المالي الذي تعاني منه البلاد بعد أن خنقت الأزمات الدولة في خضم معاركها السياسية والدولية التي لا تنتهي.

وتكافح دمشق بحثا عن بدائل لتوفير السلع الأساسية في السوق المحلية بالنظر إلى شحّ السيولة النقدية من النظام المالي وتغول السوق السوداء للعملات.

ويبدو أن تخبط الحكومة بدأ يتسع بشكل أكبر بعد انغلاق جميع نوافذ تمويل الحكومة السورية في ظل الأزمة المالية في لبنان وانقطاع الدعم من طهران المنشغلة بأزمتها الاقتصادية الخانقة.

وحذّر مصرف سوريا المركزي في بيان الاثنين من التعامل مع ما اعتبرهم "أشخاص مجهولي الهوية يمتهنون عملية تسليم الحوالات"، ملوحا بملاحقة كل من يتعامل معهم بالملاحقة القانونية وتقديمهم للقضاء تحت يافطة تتضمن عدة جرائم بينها تمويل الإرهاب.

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن المركزي قوله إنه "لوحظ انتشار ظاهرة تسليم الحوالات المالية الواردة من الخارج للمستفيدين منها عن طريق أشخاص مجهولي الهوية".

وأشار إلى أن تسليم المبالغ يتم في الطرقات العامة بعد الاتصال مع المستفيدين منها والاتفاق على مكان التسليم.

وأوضح أنه في الكثير من الأحيان يتم الاتصال عن طريق مكالمات صوتية عبر التطبيقات المتوفرة في الشبكات الاجتماعية بعيدا عن أعين الرقابة.

وفي محاولة لإظهار مدى الصرامة في تعقب من تسميهم "الخارجون عن القانون"، قال البنك المركزي إنه تمكن من ضبط مجموعة من الأشخاص المتورطين بأعمال الصرافة غير المشروعة واتخذ بحقهم الإجراءات القانونية المتبعة، فضلا عن إغلاق شركات الصرافة المخالفة.

ويؤكد العارفون بخفايا أوضاع الاقتصاد السوري أن الأوضاع المالية للحكومة في دمشق في حفرة مغلقة ولم يعد أمامها أي منفذ للتحسن بعد انقطاع أكبر مصادر تمويل لها مع توقف تهريب العملة الصعبة من لبنان والدعم من طهران الغارقة في أزماتها الخانقة.

ويعتمد الاقتصاد السوري، الذي تحجبه عقوبات غربية عن النظام المالي العالمي، على الروابط المصرفية مع لبنان للإبقاء على أنشطة الأعمال والتجارة منذ تفجرت الحرب قبل أكثر من تسعة أعوام.

ويعاني السوريون من ظروف معيشية صعبة مع تفشّي البطالة وانخفاض قيمة العملة المحلية الأمر الذي يشكّل دليلا ملموسا على الاقتصاد المنهك، في ظل تقلّص المداخيل والإيرادات وانخفاض احتياطي القطع الأجنبي.

ويكرر المسؤولون السوريون نفس نغمة الانتقاد بأن بلادهم تواجه حربا جديدة تتمثل في الحصار الاقتصادي والعقوبات الغربية التي دمرت كل شيء تقريبا.

وقلّل اختناق الاقتصاد السوري من هوامش تحرك الحكومة السورية، والتي لجأت إلى تضييق الخناق على رجال الأعمال، في محاولة يائسة لجمع السيولة النقدية، وهو ما أدى إلى سقوط حر للعملة المحلية.

> مصرف سوريا المركزي يهدد المتعاملين في السوق السوداء بمحاكمتهم وفق قانون تمويل الإرهاب

وتسارع انهيار الليرة عقب آخر ظهور لرامي مخلوف، ابن خال الرئيس بشار الأسد، منذ بداية هذا الشهر، والذي دخل في خلاف مع دمشق بعد أن شنت حملة ضد أصول وأموال يمتلكها، وذلك بالتزامن مع انغلاق نوافذ تمويل الحكومة السورية.

وأدت أزمة السيولة النقدية والاضطرابات في لبنان إلى انقطاع تدفق الدولارات إلى دمشق، في الوقت الذي تلاشت فيه قدرة إيران المختنقة بالعقوبات الأميركية على مد يد المساعدة.

وسجلت العملة السورية خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة تراجعا قياسيا في السوق السوداء والمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، حيث بلغ سعر الدولار الاثنين 1820 ليرة، بينما يؤكد البعض أنها تجاوزت ذلك الرقم بكثير.

وارتفع الدولار منذ بث مخلوف، أحد أكبر رجل الأعمال السوريين ولديه استثمارات في عدة قطاعات مفصلية في الاقتصاد السوري تشمل الاتصالات والعقارات وتجارة النفط، أول فيديو له مطلع مايو الجاري، بنحو 550 ليرة.

ومنذ مطلع العام الجاري، يكون سعر صرف الدولار قد صعد مقابل الليرة بنسبة 60 في المئة، حيث أنهت الليرة تعاملات العام الماضي في السوق السوداء عند نحو 915 مقابل الدولار.

ويعزو محللون تسارع انهيار الليرة مؤخرا إلى الأزمة الاقتصادية في لبنان المجاور، حيث يودع التجار السوريون الملايين من الدولارات في المصارف التي فرضت قيودا مشددة على عمليات السحب في ظل أزمة سيولة حادة.

ودفعت الأزمات الاقتصادية المزمنة الحكومة إلى التفكير في اعتماد سياسة المقايضة التجارية مع بعض الدول لتوفير السلع الأساسية.

وتحولت دمشق إلى بلد مورد بسبب الحرب التي أنهكتها ودمرت معظم القطاعات الاستراتيجية بعد أن كانت أحد أبرز المصدرين وخاصة في المجال الزراعي.

وتسببت الحرب بدمار هائل في البنى التحتية وضربت موارد البلاد النفطية، كما أربكت بشكل كبير الإمدادات من الخارج مع استمرار العقوبات الغربية على الاقتصاد السوري.

وتفيد بيانات صندوق النقد الدولي بأن الناتج المحلي لسوريا سجل منذ الحرب خسائر بقيمة 400 مليار دولار، إضافة إلى أن خسائر بنحو 67 في المئة طالت قدرتها الصناعية.

بكين تضع الهدنة التجارية مع واشنطن على المحك

بكين - وضعت الحكومة الصينية الهدنة التجارية "الهشة" مع الولايات المتحدة على المحك بعد أن منعت توريد حزمة من السلع الأميركية، لتزيد من الضبابية حول العلاقة بين أقوى اقتصادين في العالم زمن الوباء.

ويعمّق قرار الصين وقف توريد منتجات زراعية من الولايات المتحدة التوتر بين البلدين في وقت يمر به الاقتصاد العالمي بأزمة خانقة جراء الوباء.

ونقلت وكالة بلومبرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية عن مسؤولين صينيين قولهم إنهم "أصدروا تعليمات للشركات الزراعية الكبرى التي تديرها الدولة، بإيقاف مشتريات بعض السلع الزراعية الأميركية بما في ذلك فول الصويا".

ويأتي ذلك، بينما تقيّم بكين التصعيد المستمر للتوترات مع الولايات المتحدة، بشأن هونغ كونغ.

وقالت مصادر مطلعة على دوائر صنع القرار في بكين إن شركات صينية علقت كذلك، عددا غير محدد من طلبات شراء لحوم الخنزير الأميركية.

> الصين تعكس الهجوم وتقرر إيقاف توريد سلع زراعية أميركية بما في ذلك فول الصويا

ويغذي هذا التوقف عن الاستيراد مخاوف دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من الخطر، حيث يعد أحدث إشارة إلى أن الصفقة التجارية، التي تم تحقيقها بشق الأنفس في المرحلة الأولى بين البلدين، معرضة للخطر.

وكانت الولايات المتحدة والصين قد وقعتا في يناير الماضي على المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري، حيث يعلق البلدان بموجبه فرض رسوم جديدة وخفض أخرى على وارداتهما السلعية.

ودخل البلدان منذ يونيو 2018، في توترات تجارية تضمنت فرض رسوم وزيادة أخرى، أدت إلى تسجيل خسائر حادة لشركات البلدين، قبل التوصل إلى اتفاق في يناير الماضي.

وبلغت الحرب التجارية أوجها مع تبادل بكين وواشنطن سلسلة من العقوبات حيث فرضت إدارة ترامب رسوما جمركية مشددة جديدة على منتجات صينية مستوردة بقيمة 16 مليار دولار ردت عليها بكين فورا بإجراء مماثل.

وفرضت بكين بشكل متزامن رسوما جمركية بنسبة 25 في المئة على 16 مليار دولار من البضائع الأميركية المستوردة، من ضمنها منتجات شهيرة مثل الدراجات النارية هارلي ديفيدسون والويسكي والمئات من المنتجات الأخرى.

وتسببت الحرب المستعرة طيلة أشهر في تباطؤ الاقتصاد العالمي وفق تقييم صندوق النقد الدولي، وبدأ التفاؤل يعم اقتصاد العالم قبل ظهور أزمة فايروس كورونا المستجد.

ومع تفشي الوباء في العالم توترت العلاقات بين البلدين، حيث اتهمت الولايات المتحدة الصين بأنها تخفي أسرارا حول الفايروس، الذي انطلق من مدينة ووهان الصينية وهدد بقطع العلاقات مع البلدين.

الانكماش يحكم قبضته على نشاط المصانع التركية

كبل الانكماش نشاط المصانع التركية في منطقة الخطر منذ انفجار أزمة كورونا بعد ظهور مؤشرات حديثة تؤكد تآكل أرباح القطاع وانحداره المحقق نحو منزلق الخسائر، في ظل فشل سياسة الحكومة، التي تتباهى بقدرتها على حقن العملة المحلية، التي تشهد تهاويا كبيرا في قيمتها.

إسطنبول - عمقت المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تركيا في ظل أزمة فايروس كورونا المستجد من مشكلات قطاع الصناعة، الذي يبدو أنه دخله في مرحلة غير مسبوقة من الركود.

وسجلت معظم الصناعات المحلية تراجعا كبيرا في إيراداتها وحتى في أرقام معاملاتها بفعل تقلص الطلب عليها وتراجع أنشطتها التصديرية في أعقاب المخاوف من تداعيات الوباء.

وتأتي المشكلة لتغذي أزمة الليرة التركية التي تشهد انهيارا حادا في ظل عجز حكومة يقودها الرئيس رجب طيب أردوغان وانشغالها ببث استعراضات اقتصادية فارغة المحتوى.

وأظهر مسح صدر الاثنين انكماش أنشطة الصناعات التحويلية في تركيا في مايو الماضي، بسبب تبعات جائحة فايروس كورونا المستجد مع تسجيل انكماش في الإنتاج وطلبيات التوريد الجديدة مجددا وخفض الشركات للوظائف والمشتريات وشهدت أنشطة المصانع تباطؤا مقارنة بشهر أبريل.

وعمقت المؤشرات السلبية الانكماش العنيف الذي أصاب مختلف مفاصل الاقتصاد قبل الوباء بفعل ارتفاع نسبة التضخم وأزمة انهيار العملة المحلية واختلال ميزان المدفوعات، وهي إشكاليات مزمنة لم تفلح الإجراءات الحكومية الفضفاضة في معالجتها.

وقالت غرفة صناعة إسطنبول واي.آتش.أس ماركت إن مؤشر مديري المشتريات للمصنعين ارتفع إلى نحو 40.9 في مايو الماضي قياسا بنحو 33.4 في الشهر السابق، وظل بذلك دون مستوى الخمسين نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش.

وتراجع الإنتاج والطلبيات الجديدة بصورة حادة مجددا مع عرقلة الجائحة للأعمال وإضعافها للطلب على الرغم من قول بعض الشركات إنها استأنفت عملياتها.

وسجلت تكلفة مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات تضخما متسارعا في ذات الفترة بسبب تراجع قيمة العملة المحلية، التي سجلت أدنى مستوى لها مقابل الدولار في مايو.

ويستبعد المهتمون بالشأن التركي تعافي القطاع الصناعي قريبا لاسيما مع قيام لجنة في المفوضية الأوروبية بالتحقيق في شبهة إغراق شركات منتجة للحديد السوق الأوروبية بوارداتها الرخيصة.

وسبق أن حذرت بيانات غرفة تجارة إسطنبول منذ أشهر من أن تكاليف التمويل الباهظة شطبت معظم أرباح أكبر 500 شركة صناعية تركية في العام الماضي وأسقطت الاقتصاد في قبضة الركود بعد أزمة انحدار قيمة الليرة.

وأشارت الغرفة في تقريرها السنوي، الذي نشرته مطلع العام الجاري، إلى أن الحصول على التمويل أصبح مشكلة مزمنة خلال السنوات القليلة الماضية مؤكدة عدم حصول أي تحسن منذ العام الماضي.

وقالت إن تكاليف التمويل التهمت نحو 89 في المئة من الأرباح التشغيلية للشركات الصناعية الكبيرة خلال العام الماضي، ودفعت 119 شركة من أكبر 500 شركة تركية إلى تسجيل الخسائر، ارتفاعا من 78 شركة بمقارنة سنوية.

وكانت شركات الصناعات التحويلية من بين الأكثر تضررا من أزمة العملة وارتفاع تكاليف الاقتراض في العام الماضي، حين فقدت الليرة نحو نصف قيمتها مقابل الدولار قبل أن تقف خسائرها عند 30 في المئة عند مجمل العام الحالي.

ويقول محللون إن تلك الصورة القاتمة تفاقمت خلال العام الحالي بسبب استمرار تراجع الليرة، التي فقدت 14 في المئة من قيمتها منذ بداية العام، إضافة إلى بقاء التضخم عند نحو 20 في المئة وتثبيت سعر الفائدة الأساسي عند 24 في المئة، وهو ما يفاقم تكاليف خدمة الديون المتراكمة.

غرفة صناعة إسطنبول

> طلبيات التصدير تراجعت وأدت إلى انكماش إنتاج الشركات

وتمثل غرفة تجارة إسطنبول نحو 1800 شركة صناعية في أكبر مدينة ومركز تجاري تركي، حيث أن معظم الشركات الكبرى مسجلة فيها رغم أن مقراتها ونشاطاتها في مدن أخرى.

وكان أردوغان قد أقر في مارس الماضي حزمة مالية بقيمة 15 مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد المحلي مع خفض الضرائب للأعمال التجارية، إلى جانب أخرى تهدف إلى مساعدة العائلات ذات الدخل المحدود.

ولم يبدد الدعم الحكومي شكوك المراقبين وخبراء المال والاقتصاد الذين يحذرون من ارتفاع مرتقب في معدلات البطالة وانخفاض النمو في تركيا.

ورجح محللون إقدام الحكومة على طباعة المزيد من النقود لمواجهة شح السيولة النقدية في السوق، والتي يبدو أنها قد تنفد بشكل أكثر مما هو متوقع.

وتعيش تركيا على وقع أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تفاقم الدين العام الخارجي الذي وصل إلى مستويات كبيرة تجاوزت أكثر من حوالي 445 مليار دولار، وفق أرقام مجموعة البنك الدولي.

وباءت محاولات أنقرة لإعطاء صورة متفائلة عن وضعها الاقتصادي بالفشل خصوصا بعد مضاعفة كورونا لأزماتها، حيث أكد الخبراء والمؤسسات الدولية أن البلد يعاني من اقتصاد عليل حتى قبل أن ينتشر الوباء في العالم.

وترى وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن تركيا ستكون الأكثر تأثرا بانكماش تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني والثالث من العام الحالي بحوالي سبعة في المئة مقارنة ببقية أعضاء مجموعة العشرين.

ويعتبر خبراء موديز أن الصدمة ستصيب بشكل أكبر على الأرجح القطاعات ذات الصلة بالسياحة خلال الصيف.

انخرام الاقتصاد